سير الزمان

اوربا المتوسطة

والشرقية

مركز الثقل في السياسة الاوربية الآن

١ — مرحلة النفوذ الفرنسي

٢ — مرحلة السلامة المشتركة

٣ — انحلال السلامة المشتركة

٤ — خاتمة

اوربا المتوسطة الشرقية

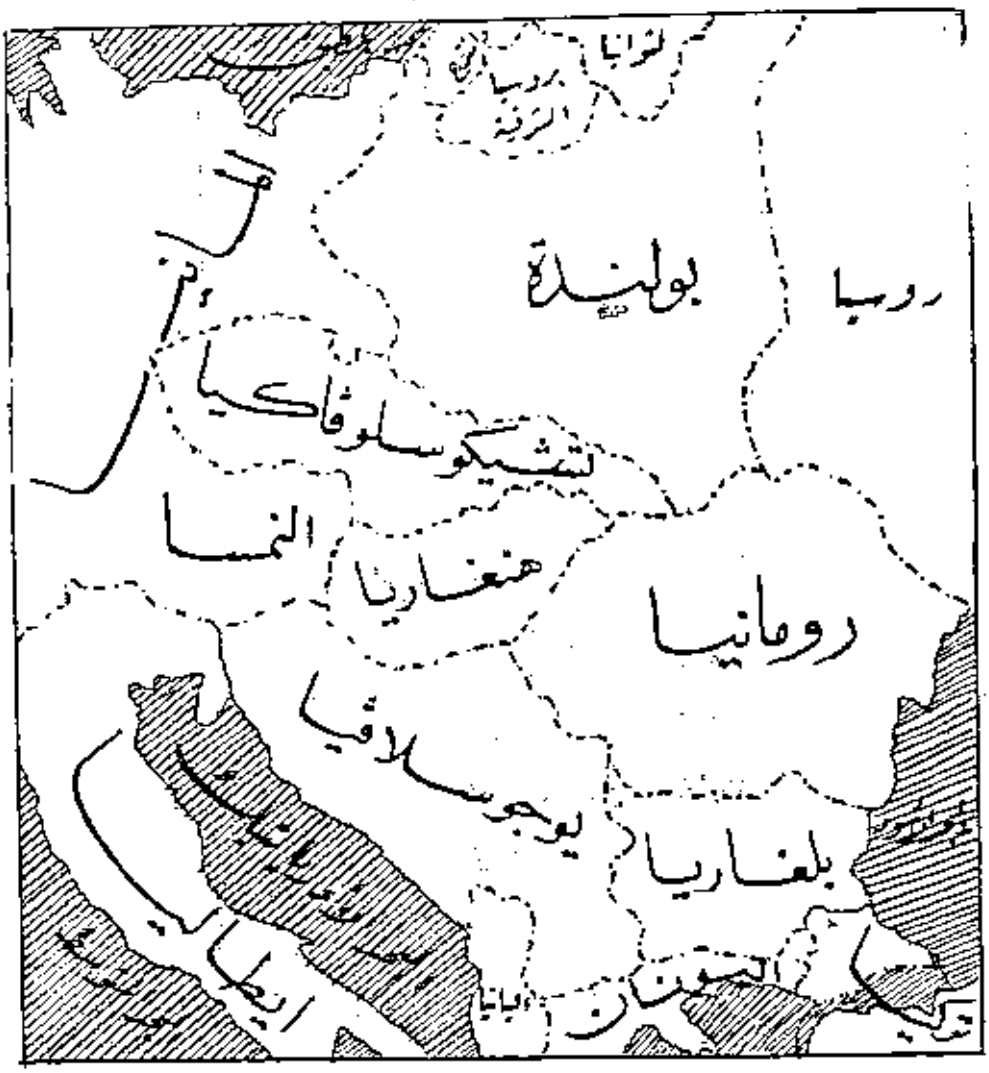

والى الشمال من لتوانيا لتفيا فاستونيا لفنلند والجزائر تظهر على الخريطة المجاورة

أوربا المتوسطة

والشرقية

مركز الثقل في السياسة الاوربية الآن

أما وقد انتهت المفاوضات البريطانية الى اتفاق يرجى منهُ خيرٌ عظيمٌ في اقرار الحالة السياسية المضطربة في حوض البحر المتوسط فقد انتقل مركز الثقل في السياسة الاوربية الى شرق أوربا وما يليها من شرقها الشمالي وشرقها الجنوبي

هذه المنطقة وصفها ماساريك — الرئيس الاول للجمهورية التشيكوسلوفاكية — في مقال لهُ نشرهُ في مجلة أوربا الجديدة سنة ١٩١٧ بقوله انها « منطقة الشعوب الصغيرة » وهي تشمل الآن بعدما ضمَّت النمسا الى المانيا ، ثلاث عشرة دولة هي من الشمال الى الجنوب فنلندا واستونيا ولاتفيا ولتوانيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا ويوجوسلافيا ورومانيا وبلغاريا واليونان والبانيا وتركيا . واذا نحن تذكرنا اين بدأت الحرب الكبرى في سنة ١٩١٤ وكيف أضرمت نارها الاولى تبين لنا ما لمنطقة الشعوب الصغيرة من الاثر في سلام أوربا وحربها . وما صحَّ بالامس لا يزال صحيحاً اليوم . فما الحالة هناك ؟

ان تقسيم هذا الجانب من أوربا الى دولات متعدّدة لا يعود الى بواعث عنصرية فقط . بل ان الامبراطوريات الكبيرة في العصور الماضية لم يتم لها توحيد هذه الشعوب وادماجها بعضها في بعض على نحو ما تمَّ لفرنسا وانكلترا وأسبانيا في الغرب . ذلك ان الامبراطورية الرومانية المقدَّسة ، وامبراطورية آل هوهنزولرن وآل هبسبرج والسلطنة العثمانية ، كانت تعتمد على إثارة الطوائف العنصرية بعضها على بعض في سبيل حكمها ونزعت منها في الوقت نفسه المنشآت السياسية التي كانت قد أقامتها لنفسها بدير ان تسلّم لها بما ينبغي نزعتها الخاصة ويمكنها من التآلف والاندماج . ولعلَّ خير الامثلة على ذلك بوهيميا وبولندة . فالأولى نزع منها استقلالها في القرن السابع عشر والثانية في القرن الثامن عشر . وحاول الجرمان من ناحية والروس من ناحية أخرى استعمار هاتين المنطقتين علاوة على الاستبداد بهما . فازدادت النزعة القومية العنصرية فيهما شدَّة وتأصلاً . فما نشبت الحرب الكبرى هبَّتا الى استعادة ما فقدتاهُ

فهل تستطيع المانيا ان تحقق في القرن العشرين ما أخفقت فيه في القرون الماضية ؟ هذه المسألة محور مشكلة من أكبر المشكلات في السياسة الاوربية في هذا العصر . فاذا استطاعت المانيا ان تخضع الدول الصغيرة في أوربا الوسطى وأوربا الشرقية لنظامها السياسي والاقتصادي

استطاعت ان تصبح الدولة المهيمنة على اوربا . وكتاب « كفاحي » يبين ان زعيم الرايخ الثالث يسعى لتحقيق هذا الحلم . فاذا لم يصدَّه صادٌّ ، واذا استأنفت المانيا « الاندفاع نحو الشرق » Drang nach Osten بغير نظر الى العواقب ، فاني اخشى ان تكون اوربا معرضة ثانية لاهوال الحرب لانهُ على الرغم من ضعف الوزارات الفرنسية والبريطانية وتقلب الرأي العام الذي تستند اليهِ ، يخامرني الريب في ان تسلِّم حكومتا فرنسا وبريطانيا في آخر الامر باطلاق يد المانيا في اوربا الوسطى والشرقية . لانهما ان فعلتا كان ذلك تسليماً منهما بسيطرة المانيا على مصادر من الثروة والسطوة تجعلها ضحاياها الاولى . واقلا اقول ان بعد النظر وادراك حقائق الحال ستحملهما على مقاومة هذا «الاندفاع» ولكنني اقول انهما ان لم تفعلا فقد قضي عليهما ان تكون دولتين من الطبقة الثانية

وقبل ان تقاس المانيا لكسب ما تريدهُ من طريق الحرب تراها تبذل السعي لهدم النظام السياسي الذي انشيء بعد الحرب الكبرى للمحافظة على ما قررتهُ معاهدات الصلح . وكل حدث من احداث السياسة الدولية القريبة كان مظهراً من مظاهر هذا السعي

فلننظر الآن في تحول الاتجاهات السياسية في اوربا المتوسطة والشرقية بعد الحرب لعلَّنا نستطيع ان نتبين ما يدلنا على مستقبلها وهل هناك في « منطقة الشعوب الصغيرة » ما يشير الى انهُ في وسع بعضها ان يحتفظ باستقلاله او هو مقضيٌّ عليهِ بان يصبح تابعاً لشمس المانيا وما لها من قوة عسكرية واقتصادية . وتاريخ هذه المنطقة منذ سنة ١٩٢٠ ينقسم الى ثلاث مراحل واضحة . فنشهد اولاً مرحلة التفوق الفرنسي في النفوذ السياسي والعسكري . وتليها مرحلة السعي لتنظيم السلامة الاجتماعية بواسطة المعاهدة والمواثيق وقد بلغت قمتها في الميثاق الفرنسي السوفيتي في مايو ١٩٣٥ ثم هناك المرحلة الثالثة التي تبرز فيها نزعة بعض الدول الصغيرة الى عقد معاهدات مقابلة للمعاهدات القديمة ، وقد كان بدؤها يوم دخلت جيوش المانيا منطقة الرين المجردة من السلاح في ٧ مارس سنة ١٩٣٦

مرحلة التفوق الفرنسي

دامت المرحلة الاولى — مرحلة التفوق الفرنسي — من حين عقدت معاهدات الصلح ووقعت الى شهر اكتوبر من سنة ١٩٣٣ اي الى ان خرجت المانيا من مؤتمر نزع السلاح وعصبة الامم وهيئة الدول الدولية . في خلال هذه السنوات كان الجيش الفرنسي أمنع جيوش أوربا . وكان احتلال فرنسا منطقة الرين (الى سنة ١٩٣٠) وتجريد هذه المنطقة من الحصون بمقتضى معاهدة فرساي ، مما يمكنها من اختراق غرب المانيا بغير ان تقف عقبة كبيرة في وجهها تستطيع

مناجزة الجيش الالماني في الغرب ، بحيث تصبح المانيا عاجزة عن اي عمل حربي ذي شأن في الشرق . في هذه الفترة كان الخطر الوحيد الذي تستهدف له دول اوربا الوسطى والشرقية ، ناشئاً من موقف هنغاريا وروسيا السوفيتية . أما الاولى فلم يكن في وسعها الاعتماد على المانيا حينئذٍ ، في طلبها الثأر ، فاتجهت الى ايطاليا . وقد اعلنت ايطاليا رأيها في وجوب تنفيذ المعاهدات في خطابة لموسوليني القاها في يونيو سنة ١٩٢٨ ولكنها مع ذلك ظلت تتعاون مع فرنسا وانكلترا وهي تبحث عن خير الوسائل لتحقيق اغراضها . واما روسيا فكانت لا تزال في غمار الثورة فلم يكن في وسعها الاشتراك في حرب خارجية ولا سيما بعد هزيمتها في الحرب الروسية البولندية في سنة ١٩٢٠

ففي هذه الحالة تراءى لفرنسا ان خير وسائل السلامة أبسطها . فعقدت في فبراير من سنة ١٩٢١ اتفاقاً سياسيًّا وآخر حربيًّا مع بولندة . وفي يناير من سنة ١٩٢٤ عقدت اتفاقاً سياسيًّا مع تشيكوسلوفاكيا وكان الاتفاق التشيكوسلوفاكي بمنزلة محالفة الاَّ انهُ لم ينصَّ على تعاون هيئتي اركان الحرب في الجيشين . ومع ذلك كان للبعثة الحربية الفرنسية في براج مقام اعظم من مقامها في وارسو حيث كان المارشال بلسودسكي يحدُّ من نفوذها غيرةً على مقامهِ . ولذلك يمكن ان يقال ان الاتفاق العسكري البولندي الفرنسي ظلَّ حبراً على ورق على الغالب ولم يوضع موضع التنفيذ العمَّال . فلما ذهب المارشال فوش في سنة ١٩٢٣ الى وارسو ليحدِّث المارشال بلسودسكي في ما يكون موقف بولندة اذا اتخذت المانيا خطة الهجوم في شرق اوربا ، لم يفز القائد الفرنسي من القائد البولندي الاَّ بقولهِ « أزحف على موسكو . اما المانيا فاني اتخذ قراراً عندما اراني في الميدان »

كانت الحكومة الفرنسية قد فاوضت حكومتي بولندة وتشيكوسلوفاكيا لان حدودها محاذية لحدود المانيا . وبهذا يفسَّر تمثيلها في مؤتمر لوكارنو الذي عقد في شهر اكتوبر من سنة ١٩٢٥ ولا يخفى على متتبعي السياسة الدولية ان اتفاقات لوكارنو كانت قسمين احدهما اتفاق خاص بمنطقة الرين وقد ضمنتهُ بريطانيا وايطاليا بوثيقه اتفاقان احدهما بين فرنسا والمانيا والآخرين المانيا وبلجيكا . اما القسم الثاني فكان مشتملاً على معاهدتي تحكيم بين المانيا من جهة وكلٍّ من بولندة وتشيكوسلوفاكيا من جهة أخرى . ولكن بريطانيا وايطاليا نجبتا ضمان هاتين المعاهدتين فتيسَّر على فرنسا ان تنهض بهذه المهمة وحدها فعزَّزت اتفاقيها مع بولندة (١٩٢١) وتشيكوسلوفاكيا (١٩٢٤) بتصريحين وعدت بمقتضاهما ان تؤيد حليفتيها الشرقيتين بالقوة العسكرية في الاحوال التي تشملها الفقرة السابعة من المادة ١٥ وكذلك المادة ١٦ من ميثاق عصبة الامم . وهذه النصوص في الميثاق تشمل جميع حالات الحرب — اي حالات النزاع المعروضة على مجلس عصبة الامم اذا

تعجز المجلس عن حلّها بالاجماع وكذلك حالات الاعتداء الصريح الذي لم تتخذ لمنعه وسائل التسوية السلمية

وقد قطعت فرنسا على نفسها عهوداً من شأنها ان تلزم المانيا باحترام حكم القانون الدولي فلم يبق على بولندة وسائر الدول في حوض الدانوب الاّ ان تفصل ما بدل عليه عاملها في وجه روسيا السوفيتية وهنغاريا . ولذلك عقدت بولندة ورومانيا اولاً اتفاقاً في سنة ١٩٢١ ثم في مارس سنة ١٩٢٦ قطعتا فيه عهداً بالتعاون على صدّ اي اعتداء موجه الى اراضي احداهما او حكمها السياسي . ثم حدّدتا الاحوال التي ينفذ فيها هذا العهد وفقاً لما فعلتهُ فرنسا في السنة السابقة بمقتضى المادتين ١٥ و١٦ من ميثاق عصبة الامم . واضافتا الى ذلك اتفاقاً يشمل التعاون بين هيئتي اركان الحرب في جيشهما ووعدت كلٌّ منهما بان لا تعقد محالفة مع دولة ثالثة قبل مشاورة صاحبتها

وعقدت رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا ثلاث معاهدات حدّدت فيها موقفها من هنغاريا وهذه المعاهدات هي أساس « الاتفاق الصغير » . والقاعدة في هذه المعاهدات الثلاث التعاون المتبادل في وجه اعتداء غير مستفزّ من هنغاريا على احداها . ثم الامتناع عن عقد معاهدة مع دولة رابعة الاّ بعد التشاور . والغرض العام الذي اتجهت اليه هذه المعاهدات كان على ما جاء في التوطئة هو المحافظة على السلام الذي اشتري بتضحيات عظيمة ونصّ عليه ميثاق عصبة الامم وكذلك صون الحالة الناشئة عن عقد معاهدة تريانون سنة ١٩٢٠

وهذا كلهُ يعني ان رومانيا وبولندة اتفقتا على صدّ روسيا وان رومانيا وتشيكوسلوفاكيا ويوجوسلافيا اتفقت على صدّ هنغاريا . وقد سبق ان قلنا ان فرنسا عقدت معاهدتين مع بولندة واحدة ومع تشيكوسلوفاكيا واحدة . اما صلتها برومانيا ويوجوسلافيا فلم تتعدّ معاهدتي التشاور والتعاون المعقودتين في ١٠ نوفمبر ١٩٢٦ (رومانيا) و ١١ نوفمبر ١٩٢٧ (يوجوسلافيا)

الاّ انك عند ما تدقق النظر في هذا النظام المعقّد ترى فيه كثيراً من مواطن الضعف . فالاتفاق الصغير قاعدتهُ صدّ المجر وحدها فليس فيه ما يحتم اشتراك دوله الثلاث في عمل ضدّ المانيا او ايطاليا او بلغاريا . وبولندة على الرغم من تحالفها مع رومانيا ، كانت شديدة العطف على هنغاريا فلم تبرم معاهدة تريانون ، وعلى شيء من الفتور من تشيكوسلوفاكيا . ثم ان تشيكوسلوفاكيا وطرفها الشرقي داخل كالاسفين بين رومانيا وبولندة ، لم تكن مرتبطة ارتباطها بوجوب التصدي لروسيا . أما مشكلة استقلال النمسا وضمانهُ فلم تعالج . وكانت جميع هذه الدول تحسب فرنسا صديقة لها وحليفة وتشد على مساعدتها في ساعة الضيق ، مع ان أساليب المساعدة وطرائق العون لم تبحث بحثاً مفصلاً . وكانت الصداقة وثيقة بين بنش وزير خارجية تشيكوسلوفاكيا وماركيونتش وتيتولسكو وزيري خارجية يوجوسلافيا ورومانيا ، فلم يجرؤ أحد على الظن حينئذٍ ان هذه الصلات الوثيقة يمكن ان يعروها الانحلال

٢ — مرحلة التسلح المشترك

في سنة ١٩٣٣ أخذت عوامل الضعف تتطرّق الى هذا النظام الاوربي القائم على تفوق النفوذ الفرنسي . كانت جيوش فرنسا في منطقة الرين قد سحبت منها في يونيو ١٩٣٠ وحذفت مسألة التعويضات الالمانية في مؤتمر لوزان (١٩٣٢) من صدر النزاع السياسي . وألغيت المراقبة الدولية على أعمال المانيا الحربية . وفي ٣٠ يناير من سنة ١٩٣٣ تقلد الهر هتلر منصب المستشار في الحكومة الالمانية وأخذت الثورة الوطنية الاشتراكية طريقها المرسوم . وفي شهر أكتوبر من السنة نفسها فصم الهر هتلر كل صلة له بجنيف . فشعرت الدول المهدّدة في سلامتها انها لا يسعها الاكتفاء بضمانات السلام العامة المطوية في ميثاق العصبة . ولا سيما لان الولايات المتحدة الاميركية ظلّت متمسكة بمبدأ حرية البحار مما حدّ من رغبة بريطانيا في تطبيق مبدإ العقوبات (المادة ١٦ من ميثاق العصبة) تطبيقاً فعالاً خشية ان تصطدم باميركا . وكانت قوة الجيش الفرنسي قد أصيبت بما أوهنها بنقص مدة الخدمة العسكرية الى سنة واحدة . فلما تولّى المسيو لويس بارتو وزارة الخارجية الفرنسية ودرس هذه الحالة الجديدة وأدرك مغزاها بعث بمذكرته المشهورة الى انكلترا (١٧ ابريل ١٩٣٤) مبيناً فيها ان فرنسا تحفظ بحريتها في اعادة تنظيم جيشها وتعزيزه

هنا بدأت المساعي لتحقيق ما يعرف «بالسلامة المشتركة» بتحديد المقصود من تطبيق المادة ١٦ من ميثاق العصبة اذا اقتضت الحال تطبيقها . واسم المسيو بارتو مرتبط بهذه المساعي مع ان جانباً منها كان قد بذل في اللقان قبل دخوله الكابي دورساي

كان من شأن انبعاث القوة العسكرية الالمانية في هذه الفترة ان وجهت انظار وزراء الخارجية الفرنسية المتعاقبين — هريو وبونكور وبارتو — وكذلك قواد الجيش — فيجان وجاملان — الى فكرة واحدة ، وهي استغلال القلق البادي في الدوائر الروسية من جرّاء السياسة الالمانية البادية في مذكرة هوجنبرج المشهورة في صدد استعمار المانيا لبعض الاراضي الروسية . وان يكون غرض هذا الاستغلال هدم معاهدة رابالو الروسية الالمانية التي عقدت في سنة ١٩٢٢ ثم أيدت بمعاهدة ١٩٢٦ وجدّدت في مايو ١٩٣٣ في عهد الحكومة الوطنية الاشتراكية الجديدة في المانيا . وأدرك بارتو وقواد الجيش الفرنسي الفائدة الكبيرة التي تجنى من هدم الصداقة الالمانية الروسية واحلال الصداقة الفرنسية الروسية محلّها . ففي المقام الاول يتقي الخوف الذي يسود حلفاء فرنسا في شرق أوربا من طغيان روسيا عليها . وفي المقام الثاني تمتنع روسيا عن ان تكون مصدراً مهماً لكثير من المواد الخام التي يحتاج اليها الجيش الالماني . ويضاف الى هذا وذاك رغبة الحكومة الفرنسية في تأييد موسكو لنظرية « السلامة المشتركة » التي اقترحها الوفد الفرنسي في مؤتمر نزع السلاح ، والاعتماد على قوة روسيا الجوية في حالة قيام ازمة بين فرنسا والمانيا

وكذلك حفلت سنة ١٩٣٣ والسنتان اللتان تلتاها بمساعٍ سياسية متعددة لعقد مواثيق لضمان السلام ضماناً متبادلاً . ففي سبتمبر من سنة ١٩٣٤ ضمّت روسيا الى عصبة الامم . ويعود ضمّها الى العصبة الى رأي وسعي كلّ من بارتو الفرنسي وبنش التشيكوسلافاكي وبفنش اليوجوسلافي ورشدي أراس التركي وبوليتيس اليوناني وغيرهم ممن كانوا يرغبون في أن يروا دول أوربا المتوسطة والشرقية مرتبطة في اتفاق دفاعي يكفي لصد أي سعي من شأنه ان يهدم النظام القائم

وكان الرأي ان تكون فرنسا وروسيا قطبي هذه الكتلة احداهما في الغرب والثانية في الشرق . وكان الرأي كذلك ان تضم او تجمع مواثيق «السلامة المشتركة» في بضعة مواثيق اقليمية ، فيعقد ميثاق خاص بشرق اوربا الشمالي تنتظم فيه المانيا وروسيا وبولندة وتشيكوسلوفاكيا ودول ساحل البلطيق . وآخر للبحر المتوسط تنتظم فيه الدول القائمة على سواحله . وثالث لاوربا الوسطى يكون اساسه اتفاق بين فرنسا وايطاليا وغرضهُ الاول ضمان استقلال النمسا

لم يحقق من جميع هذه المشروعات العظيمة الا النزر القليل . منها الاتفاق البلقاني في ٩ فبراير ١٩٣٤ بين يوجوسلافيا ورومانيا واليونان وتركيا ، وذلك قبل ان يتقلد بارتو وزارة الخارجية الفرنسية . وكانت قاعدتهُ محالفة عسكرية للدفاع عن الحدود القائمة في البلقان ولكن الاتفاق العسكري لم ينصّ في الواقع الا على التعاون بين ثلاث منها فقط في حالة هجوم بلغاريا . وقد اعتذرت اليونان عن الاشتراك معها في ذلك بأن سواحلها شديدة التعرض للخطر . ثم ان الاتفاق لا يحتوي على نص خاص بالتعاون بين دولة ضد احدى الدول الكبرى . ونذهب الى أبعد من هذا فنقول ان لا الاتفاق البلقاني ، ولا الاتفاق الصغير ، ولا الاتفاق البلطيقي ، يشمل نصّاً ما خاصّاً بمقاومة اعتداء تقوم به المانيا او ايطاليا

كان الطريق الى عقد الاتفاق البلقاني قد مهّد في سنة ١٩٣٣ بعقد معاهدات بين روسيا السوفيتية وجاراتها حدّد فيها معنى الاعتداء . وفي مقدمة هذه المعاهدات ما عقد بين روسيا والاتفاق الصغير . وبمقتضى هذه المعاهدات سلّمت روسيا بضم بسارابيا الى رومانيا ، تسليماً ضمنيّاً لان حدود الدول المتعاقدة وصفت وصفاً صريحاً فيها . وعلى اثر ذلك سحت روسيا لدى صديقتها تركيا فحملتها على الشروع في المفاوضة لعقد الاتفاق البلقاني

وأهم من الاتفاق البلقاني بين المعاهدات التي عقدت في هذه الفترة ، واوقع أثراً في السياسة الدولية ، المعاهدة الفرنسية السوفيتية (٢ مايو ١٩٣٥) وبمقتضاها قطعت الدولتان المتعاقدتان عهداً بالتعاون المتبادل وفقاً للمادتين ١٥ و١٦ من ميثاق عصبة الامم . وتبعتها في ١٦ مايو ١٩٣٥ معاهدة تشبهها بين روسيا وتشيكوسلوفاكيا . فلما فسّرت المادة ١٦ من مواد ميثاق العصبة في النزاع الايطالي الحبشي تفسيراً جعل تطبيق العقوبات على ايطاليا لا مفر منهُ بغدت هاتان المعاهدتان

بمنزلة تحالف عسكري ، لانهُ اصبح لكل دولة ان تعتبر اي اعتداء موجه الى غيرها من اعضاء العصبة كأنهُ موجه اليها . والفرق الوحيد بين المحالفات القديمة التي كانت تعقد قبل الحرب الكبرى وهذا انضرب من مواثيق التعاون المتبادل ، ان المواثيق الحديثة القائمة على أساس من المادة ١٦ في ميثاق العصبة ليست الاَّ مواثيق دفاعية

كان المشروع الذي قصد بارتو الى تحقيقه واسع النطاق كثير التعقيد والاشتباك وكان الرأي ان تشترك فيهِ جميع الامم وتجني منهُ فائدة الضمان المشترك لسلامتها . فروسيا مثلاً تعد بنجدة فرنسا اذا استهدفت لهجوم المانيا وبنجدة المانيا اذا استهدفت لهجوم فرنسي . وفرنسا تعد بنجدة المانيا اذا استهدفت لهجوم روسيا ، وروسيا اذا استهدفت لهجوم المانيا عليها . وهذا النوع من الترابط يجب ان يشمل معظم دول اوربا ، واذن فعقد الاتفاقات الثنائية بين الدول الاوربية الكثيرة كان يقتضي محادثات دبلوماسية لا نهاية لها . ففي شهر يوليو من سنة ١٩٣٥ فاز المسيو تيتولسكو من الملك كارول بالسعي لعقد ميثاق تعاون متبادل بين رومانيا وروسيا ، ولكن فرنسا أخَّرت ابرامها للميثاق الفرنسي الروسي الى شهر مارس من سنة ١٩٣٦ ولذلك لم يتقدم لتفنوف الى بحث مسألة الميثاق الروماني الروسي الاَّ في ٢١ يوليو من ١٩٣٦ موضحاً ان المفاوضات الرسمية تبدأ في شهر سبتمبر من تلك السنة في جنيف . ولكن تيتولسكو اخرج من وزارة الخارجية الرومانية في ٢١ اغسطس ١٩٣٦ فوقفت المساعي لعقد هذا الميثاق بين رومانيا وروسيا عند ذلك الحدّ . وفي الوقت نفسهِ كانت يوجوسلافيا تسعى لعقد اتفاق تعاون متبادل مع فرنسا فلم يمرها لافال اذناً صاغية ، وكذلك نرى انهُ ما توارت جثة بارتو في لحدها حتى كانت عوامل الانحلال قد تطرقت الى فكرتهِ

٣ — الحصول السلمية المشتركة

كيف يُفسَّر هذا التحوُّل ؟ ذلك ان المحرِّك القوي الذي كان يسوق دول أوربا المتوسطة والشرقية الى التفاهم والترابط في سبيل سلامتها المشتركة ، أصيب بما عطلهُ ووقفهُ عن الحركة . وكان الباعث على ذلك يرتدُّ جانب يسير منهُ الى النزاع الحبشي الايطالي ، أما الجانب الاكبر فكان يرتدُّ الى ما بدا من ضعف فرنسا وبريطانيا يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٦ عندما دخلت الجيوش الالمانية منطقة الرين المجرَّدة من السلاح . هذا الحادث قضى على ما كانت تؤملهُ دول اوربا المتوسطة والشرقية من مساعدة فرنسا لها في محنتها . وكانت المفاوضات التي دارت بين ١٩٣٤—١٩٣٦ قد أثبتت أن السلامة المشتركة في حوض الدانوب لا يمكن تنظيمها بغير تأييد فرنسا لها ، وضمان مواثيقها . أما فرنسا فلم يكن في وسعها ان تؤيد وتضمن الاَّ اذا وافقتها انكلترا على ذلك

ان نظرة واحدة الى الخارطة الاوربية تحمل الباحث على السؤال : لماذا لم تعقد رومانيا وتشيكوسلوفاكيا معاهدة تعاون متبادل مع اتفاق مصلحتهما على وجوب عقدها . وتفسير ذلك ان كلَّ اتفاق من هذا القبيل لا تشترك فيه فرنسا او لا تضمنهُ فرنسا وتتعهد بمقتضاه ان تستعمل جيشها العظيم لشغل الجانب الاكبر من الجيش الالماني في الغرب، لا يمكن ان يقوم على أساس سليم

فاذا نظرت الى الحالة الاوربية هذه النظرة تبينت ان يوم ٧ مارس سنة ١٩٣٦ كان تاريخاً حاسماً . لانهُ ما زالت منطقة الرين مجرَّدة من الحصون والاستحكامات فلو وسع الجيش الفرنسي ان يوغل في المانيا من غير ان يلقى مقاومة تذكر وان يشغل الجانب الاكبر من الجيش الالماني فتعجز المانيا عن أي عمل حربي ذي شأن في شرق اوربا أو متوسطها . وفي هذه الحالة كان في وسع فرنسا ان تنذر المانيا اذا رأت منها ما يدلُّ على نية الاعتداء فتقول لها «الى هنا وكفى»

والجيش الفرنسي جيش قوي جدًّا (اذا استثنينا سلاحهُ الجوّي الآن) حسن النظام والتدريب . وحصون فرنسا على حدودها الشرقية أمنع من عقاب الجوّ . ولكن منذ احتلَّت الجيوش الالمانية منطقة الرين في ٧ مارس سنة ١٩٣٦ انشأت فيها حصوناً تجعل الدفاع عن المانيا سهلاً . ثم ان البلجيك ارتدت في شهر ابريل من سنة ١٩٣٧ الى خطة الحياد . وهذا جعل دول اوربا المتوسطة والشرقية على التفكير : هل تستطيع فرنسا وانكلترا في هذه الاحوال سبيلاً الى القيام بهجوم فعَّال على المانيا ، اذا حدَّثتها نفسها بالاعتداء في اوربا الشرقية او المتوسطة . وهذا التفكير هداها الى القول بأن جميع المعاهدات والمواثيق التي انشأتها لضمان السلامة المشتركة اصبحت غير قابلة للتنفيذ

فلننظر الآن في ما تمَّ بعد ما تبيَّنت دول هذه المنطقة الحقائق المتقدمة مما قضى الى انحلال الجبهة الفرنسية في وسط اوربا وشرقها

الاَّ ان الجبهة التي كان بارتو ساعياً في توحيدها وتعزيزها ، بدأت تتصدَّع في أيامهِ . فعقدت بولندة في ٢٦ يناير من سنة ١٩٣٤ اتفاقاً مع المانيا على تأجيل جميع المسائل المختلف فيها بينهما عشر سنوات وهو اتفاق يبدو اول وهلة انهُ عقد لمنع ما قد ينشأ بين الدولتين من نزاع ولا سيما بسبب الممر البولندي . الاَّ ان الواقع ان الباعث لالمانيا على عقده معرفتها ميل الكولونيل بك وزعيمه المارشال بلسودسكي . ذلك ان ميولها حملت المانيا على الاعتقاد بأن بولندة تحتفظ بجميع قواتها في المستقبل لمقاومة روسيا السوفيتية بل لمهاجمتها . وانها لن تكون كاملة الولاء لفكرة السلامة المشتركة . وانها ستسعى جهدها لمنع تشيكوسلوفاكيا بالدخول بينها من جهة وبين حليفتيها رومانيا ويوغوسلافيا في الاتفاق الصغير من جهة أخرى . وانها لا بدَّ ان تبذل مساعيها في براغ مع هتلين ضد بنش وفي رومانيا ضد تيتولسكو . والواقع ان تقدير المانيا

كان في محله ، لان الكولونل بك كان دائم السعي لاضعاف النفوذ الفرنسي وهدم ما ابتغته فرنسا من انشاء نظام « السلامة المشتركة »

ثم ان تفكير بلسودسكي العسكري كان لا يتلاءم مع النزعة السلمية في الدمقراطيتين الفرنسية والتشكية . واما بك فكان تلميذاً وفيًّا لاستاذه وزعيمه . نعم ان بولندة كانت حانقة لان فرنسا اهملتها بعض الاهمال في معاهدات لوكارنو ولانها قبلت ان توقع في ٧ يونيو من سنة ١٩٣٣ ميثاق الدول الاربع مع بريطانيا والمانيا وايطاليا . ومع ان هذا الميثاق ولد ميتاً لكن تأثيره النفسي في حلفاء فرنسا في أوربا الوسطى والشرقية كان بالغاً أقصى حدود الضرر . ثم ان بولندة أزعجها ان تقترح فرنسا في مؤتمر نزع السلاح خططاً لضمان السلامة قبل ان تستشيرها فيها . فلما اقترحت بولندة على فرنسا القيام « بحرب وقائية » على المانيا في سنة ١٩٣٣ أبت فرنسا ذلك فشرعت بولندة في الحال في المفاوضات مع برلين . ومهما تكن الاعذار التي يعتذر بها الكولونيل بك ، ومهما يبلغ تصريحهُ ببولائه لفرنسا ولصداقتها من البلاغة ، فالواقع الذي لا ريب فيه انه اختار طريقهُ . فاذا حدث ما أسلم أوربا الى ازمة لا مخرج منها الا بالحرب فعلى بولندة ان تختار ، واذا كانت الكلمة العليا للكولونيل بك حينئذٍ فالغالب انهُ يختار ان يكون في جانب الريخ الثالث . ولكنهُ مع مالهُ من المكانة ليس سيد بولندة الوحيد . ومنذ ما دخلت جيوش المانيا منطقة الرين في مارس من سنة ١٩٣٦ أخذت رومانيا ويوجوسلافيا تجري على خطة تشبه خطة بولندة من بعض الوجوه لتأمين سلامتها من دون ان تتخذ إحداها خطوة لا رجعة فيها

ففي ٢٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ اخرج تيتولسكو من وزارة الخارجية برومانيا . فلما اجتمع مجلس الاتفاق الصغير في براسيلافا ، في احد اجتماعاته الدورية ، بعيد ذلك ، قرَّر حلَّ الوثاق الذي كان يربط الدول الثلاث منذ فبراير سنة ١٩٣٣ وذلك باعتراف المؤتمر بأنهُ من حق كل دولة ان تفاوض من تشاء من جاراتها وتعقد معها اتفاقاً وفقاً لمصلحتها الخاصة . وكانت الحجة ان تشيكوسلوفاكيا قد عقدت اتفاقاً مع روسيا في مايو من سنة ١٩٣٥ فلماذا لا يجوز ليوجوسلافيا او رومانيا ان تعقد اتفاقاً مع المانيا او ايطاليا اذا دعت الحاجة اليه . وكأن المجلس نسي حينئذٍ ان الاتفاق الروسي التشيكوسلوفاكي عقد بموافقة الدول الثلاث ، وان وزيري رومانيا ويوجوسلافيا كانا قد انضما الى وزيري تشيكوسلوفاكيا في تبيان الفوائد الجمَّة التي تجنى من عقد اتفاق روسي فرنسي . بل انهم ذهبوا الى ان الاتفاق الفرنسي الروسي اساس للاتفاق العام الذي ينوونهُ ، ولم يسلِّموا بالاتفاق الفرنسي الايطالي الذي عقد في ٧ يناير ١٩٣٥ الا عند ما تبقنوا ان باريس تنوي ان تعقد اتفاقاً آخر مع روسيا

وعلى الرغم مما حدث في مؤتمر برانيسلافة جدَّدت فرنسا مساعيها لتعزيز جبهة الاتفاق الصغير فأبدأت الدول الثلاث في نوفمبر من سنة ١٩٣٦ انها مستعدَّة ان تتخذ على نفسها عهوداً عسكرية وسياسية أزاء كلّ واحدة منها على نمط العهود التي تتخذها الدول الثلاث أزاء بعضها بعضاً. ولكن رومانيا ويوجوسلافيا لم تقبلا هذا العرض. لانهما لم تقبلا ان تتعهدا بمساعدة تشيكوسلوفاكيا ضدَّ المانيا. نعم ان عرض فرنسا لم يرفض رسميًّا ولكنهُ لم يقبل فهو اذن معلَّق

وماذا فعلت يوجوسلافيا بعد ما اتخذ مؤتمر الاتفاق الصغير ذلك القرار؟ عقدت مع بلغاريا معاهدة في ٢٤ يناير سنة ١٩٣٧ اتفقت فيها الدولتان على ان لا تحارب احداهما الاخرى مطلقاً ولكن الاتفاق البلقاني كما لا يخفى يقضي على يوجوسلافيا بأن تشترك في الدفاع عن اليونان او تركيا او رومانيا في حالة اعتداء بلغاريا على احداها — ومع ذلك اكد المسيو ستويادينوفتش رئيس وزراء يوجوسلافيا لحلفائه في الاتفاق البلقاني ان اتفاقه مع بلغاريا لا يحول دون وضعه ما تقتضيه منهُ نصوص الاتفاق البلقاني!

ثم انهُ عقد اتفاقاً سياسيًّا مع ايطاليا في ٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ وبه وعدت ايطاليا بالامتناع عن اي سعي موجه الى سلامة الاراضي اليوجوسلافية ووعدت يوجوسلافيا مقابل ذلك ان تتشاور مع ايطاليا في حالة نشوب ازمة دولية للاتفاق على موقف مشترك. وهذا لا يتواءم ونصوص المعاهدة الفرنسية اليوجوسلافية المعقودة في سنة ١٩٢٧ والمجددة في ١٩٣٢ ثم في اكتوبر من سنة ١٩٣٧. وتفسير ستويادينوفتش لهذه المفارقة ان التشاور والاتفاق على موقف مشترك اختياريٌّ في المعاهدة مع ايطاليا واجباري في المعاهدة مع فرنسا لان المعاهدة اليوجوسلافية الايطالية تستثني اي عهود قطعتها حكومة بلغراد في اتفاقات سابقة. ومما يذكر في هذا الصدد ان معاهدتي يوجوسلافيا مع بلغاريا وايطاليا عرضتا على حلفاء يوجوسلافيا ولكنهما عرضتا عن انهما امر واقع فاما ان تقبلا واما ان ينهار الاتفاق البلقاني والاتفاق الصغير

وماذا تم في رومانيا؟ لم تجار بولندة ويوجوسلافيا في اقصائها انفصالاً صريحاً عن الكتلة التي سعت فرنسا الى انشائها في شرق اوربا ووسطها. ولكن وزارة تاتاركو شرعت في ربيع سنة ١٩٣٧ في مفاوضة بولندة وايطاليا. إلا أن فرنسا تدخلت في الموضوع وبذلت ما لها من مقام ونفوذ في بوخارست للحيلولة دون انتهاء هذه المفاوضات الى اتفاق معيَّن. ولا يخفى أن الكولونيل بك وزير خارجية بولندة لا يني عن بذل سعيه في رومانيا ضدَّ فرنسا. ولكن نجاحهُ كان متعذراً ما زال بقولاي تيتولسكو وزيراً للخارجية. ولذلك ظلَّت المعاهدة الرومانية البولندية الموجَّهة ضدَّ روسيا حرفاً ميتاً في اثناء عهد تيتولسكو فلما أخرج من وزارة الخارجية الرومانية في اغسطس ١٩٣٦ جدَّد الكولونيل سعيه. وكبر الأمل في تحقيق أغراضه عند ما

قامت وزارة جوجا في أواخر السنة الماضية . ولكن سقوط وزارة جوجا وقيام وزارة الطريرك كرمنيا وإعادة تأليفها من عهد قريب جعل الحالة في رومانيا غامضة وان كان السعي المبذول في الاسابيع الاخيرة للقضاء على الحرس الحديدي دليلاً على ان الملك كارول — وهو حاكم رومانيا الحقيقي الآن — ينوي ان يحتفظ بما يربط رومانيا بفرنسا وانكلترا من الرى

خاتمة

هذا أهمّ ما يمكن ان يقال الآن عن تطور الحالة في «منطقة الشعوب الصغيرة» . اما ما يأتي به الغد وهل تفوز المانيا ببسط نفوذها على هذه المنطقة ، او تعود بمعظم هذه الدول فتلتف حول الدمقراطيتين الغربيتين ، فيتوقف في رأي الكاتب الفرنسي برتينا كس — وعلى مقال لهُ في مجلة الشؤون الخارجية الاميركية [1] عدد ابريل ١٩٣٨ اعتمدنا في كتابة هذا الفصل — على حزم انكلترا وفرنسا . فاذا بدا لهذه الدول الصغيرة أن فرنسا وانكلترا عادتا قوة فعّالة في السياسة الاوربية عادت هذه الدول الى تأييد مساعيهما . وإذا ثبت ضدّ ذلك ، فانها لا بدّ لها من ان تمضي في خطتها البادية في موقف بولندة ويوجوسلافيا ، الى أن تصبح مضطرة جزءاً من « أوربا الوسطى » — مثل أوربا — الخاضعة للسيطرة الالمانية

ويروي «برتينا كس» في آخر مقاله هذا انهُ كان في لندن في الاسبوع الثالث من شهر فبراير الماضي — بعد ان اجتمع الهر هتلر بالهر شوشنج في برختسجادن (في ١٢ فبراير) وحملهُ على اجابة بعض مطالبه كضمّ الهر زايس انكوارت الى وزارته وتقليده منصب وزير الداخلية فيها — تخطب في فريق من اعضاء مجلس النواب البريطاني مبيّناً ان ما تمّ في النمسا لم يكن الاّ نتيجة لعجز فرنسا عن القيام بعمل حاسم في ٧ مارس سنة ١٩٣٦ فهتفوا لهُ . وثنين على كلامه . ولكن في يوم ١٨ فبراير سنة ١٩٣٨ تلقى المسيو كوربان سفير فرنسا في لندن امراً من حكومته بان يخاطب المستر ايدن وزير الخارجية البريطانية في ارسال تصريح انكليزي فرنسي مشترك الى برلين تعرب فيه الحكومتان عن عزمهما على مقاومة كلّ اعتداء على المعاهدات الدولية الخاصة باوربا الوسطى . فأعرب ايدن عن موافقته على هذا الرأي ولكنهُ لم يلبث حتى اضطرّ أن يستقيل من وزارة الخارجية لما بينهُ وبين رئيس الوزارة من خلاف أساسي في الرأي والاسلوب ولا سيما في ما يتعلق بالمفاوضات مع ايطاليا . أما الاقتراح الفرنسي فلم يرفض ولكن المستر تشمبرلين صرّح في مجلس النواب بأنهُ ينوي ان يسعى ثانية للاتفاق مع ايطاليا والمانيا . ولا يخفى ان الجيوش الالمانية دخلت النمسا (في ١١ مارس) فلم تحرك فرنسا ولا انكلترا ساكناً غير الاحتجاج ثم أُيّد ضمّ النمسا الى المانيا في استفتاء ١٠ ابريل . وفي ١٦ ابريل تم توقيع الاتفاق البريطاني الايطالي

(١) Foreign Affairs, April 1938 pp 401 — 416